

حضرة رئيس مجلس حقوق الانسان، التابع للأمم المتحدة المحترم.

تحية وتقدير...

يسعدنا التوجه اليكم بالرسالة التالية:

بمناسبة البحث بمسألة حقوق الانسان، في ظل حملة متواصلة من جانب واشنطن تستهدف جمهورية كوبا وشعبها بذريعة عدم احترامها لحقوق الانسان، لا بد لنا في جمعية الصداقة اللبنانية الكويتية ان نعلن الى ما يلي:

1- رغم الحصار الاقتصادي المشدد الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية على كوبا منذ حوالي 50 سنة، استطاعت الدولة الكويتية، رغم الصعوبات الناتجة عن الحصار المذكور، ضمان الحقوق الاساسية للإنسان وخصوصاً حق التطبيب، والتعليم، والسكن، والعمل، لكل مواطن كويتي... وهذه الحقوق ليست متوفرة في معظم البلدان الدائرة في فلك الولايات المتحدة.

2- ان هذا الحصار الوارد ذكره، الى جانب حالة التهديد والضغط الأميركية الدائمة التي تحيط بكوبا وترمي الى تجويع الشعب الكويتي بكامله، هي المناقضة لحقوق الانسان، ولحقوق الشعوب ومبادئ الشرعية الدولية اساساً، التي تقرّ بحق كل شعب بتقرير مصيره واختيار طريق تطوره. وان الغاء هذا الحصار وحالة العداء لجمهورية كوبا من جانب جارتها العظمى، بوسعه ان يخلق وضعاً مريحاً لا يقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وانما على صعيد الحياة السياسية والثقافية ايضاً.

3- ان تضامن كوبا مع النضال الوطني لشعبنا اللبناني وحقوق الشعب الفلسطيني والعراقي التي تنتهك يومياً من جانب المخططات والممارسات الاميركية والداعمة لإسرائيل واعتداءاتها ايضاً، تجعل الزعم الاميركي في الحرص على حقوق الانسانى فاقداً مصداقيته. ويأتي وقوف كوبا الى جانب حكومات العديد من بلدان اميركا اللاتينية التي وصلت الى السلطة عن طريق الانتخاب، في ظروف ديمقراطية وفي ظل التعددية السياسية، مثل فينزويلا، والأكوادور، ونيكاراغوا، وغيرها، ليؤكد ان موقف النظام الكويتي ليس مناقضاً لحقوق الانسان السياسية ايضاً، بينما تشكل مواقف ادارة البيت الابيض ضد هذه الحكومات المنتخبة من الشعب وضد كوبا، دليلاً اضافياً يكشف الاغراض والنوايا المبيتة لهذه الادارة ضد الشعوب المذكورة وحققها في سيادة بلدانها وتحررها...

لذلك نتوجه الى مجلسكم الموقر، متمنين على رئاسته واعضائه كافة، الاخذ بالاعتبار ما أوردناه في رسالتنا هذه، معبرين عن تضامننا مع شعب كوبا لرفع الحصار الاقتصادي عنه، ورفض مصادرة حق الشعوب بتقرير مصيرها واختيار طريق تطورها..

عن جمعية الصداقة اللبنانية الكويتية ورئاستها

الامين العام

موريس نهرا